العرب
الخميس 2021/09/16
السنة 44 العدد 12181

سوء التسيير والإغلاق يفاقمان مأزق الخطوط الجزائرية

اللجوء إلى طلب مساعدة حكومية عاجلة بقيمة 650 مليون دولار يثير جدلا حول مردودية الشركة

عاد الجدل بشأن وضعية الخطوط الجوية الجزائرية إلى واجهة الأحداث مرة أخرى بعدما استنجدت بالحكومة لتقديم دعم مالي طارئ حتى تتمكن من الإفلات من شبح الإفلاس الذي يهددها بسبب تراكم الأعباء وعدم قدرتها على مواجهة أزمتها في ظل سوء التسيير وقيود الإغلاق اللذين كبلا أعمالها بشكل غير مسبوق.

صابر بليدي
كاتب جزائري

الجزائر – دقت إدارة الخطوط الجوية الجزائرية أجراس الإنذار تحسبا لخطر إفلاس يهدد الشركة المملوكة للدولة، حيث طلبت مساعدة حكومية عاجلة لسد العجز المتراكم في حساباتها.

ويأتي ذلك في أعقاب قرابة سنتين من إغلاق شبه كلي للملاحة الجوية بسبب الإجراءات الصحية في البلاد، وبعد عقود من سوء التسيير والفساد، مما حولها إلى شركة عائلية تستقطب أفراد الأسر النافذة في السلطة.

مؤشرات عن الشركة

- 300 مليون دولار الخسائر المسجلة في 2020
- 10 آلاف موظف تشغلهم الخطوط الجزائرية
- 60 طائرة هو عدد أسطول الشركة الحكومية

وتقدر المساعدة بنحو 650 مليون دولار، وهو ما يترجم الوضعية الهشة التي تعيشها الشركة، ولم تستطع تحقيق توازناتها المالية في أزهى فتراتها.

وتعاني الشركة من تراكم الأعباء على كاهلها والاختلالات المالية المزمنة بالموازاة مع حالة الركود التي يشهدها النقل الجوي في العالم بسبب جائحة كورونا.

وتأثرت الخطوط الجزائرية كثيرا من قيود الإغلاق منذ تفشي الوباء، وقدرت خسائرها خلال العام الماضي بنحو 300 مليون دولار، لكن رغم ذلك لم تطبق أي إجراءات تقشفية على موظفيها رغم دخولهم في بطالة مقنعة لمدة طويلة.

وكان موقف النقابات صارما تجاه اقتراحات مشابهة من طرف الإدارة، حيث رفضت بشكل قاطع المساس برواتب العمال والموظفين، لأنهم مستعدون للعمل في أي لحظة وأن شلّ النشاط يتحمله المسؤولون وليس العمال.

ورغم العودة الجزئية للنشاط خلال الأسابيع الأخيرة بفتح نحو 20 خطا بين العاصمة وبعض المدن الأوروبية الكبرى، إلا أن ذلك لم يحرك من أداء الشركة شيئا.

وتتعرض الشركة إلى انتقادات حادة من الزبائن نتيجة الأسعار "الخيالية" لرحلاتها، إذ تعد الأغلى بين شركات المنطقة، حيث يقدر سعر التذكرة بين العاصمة الجزائر وباريس بنحو 700 يورو، بينما لا يتجاوز ثمن نفس الرحلة 200 يورو للخطوط التونسية والخطوط الملكية المغربية.

وجاء الإعلان عن حاجة الشركة لمساعدة حكومية في أعقاب لقاء جمع بين وزير النقل عيسى بكاي وكوادر من الوزارة والمدير العام بالنيابة للخطوط الجزائرية.

وذكرت تقارير محلية بأن الاجتماع تضمن عرضا قدمه أمين مسراوة مدير الشركة بالنيابة تطرق فيه إلى "وضعية الشركة وتوازناتها المالية التي تأثرت بشكل كبير منذ بداية الجائحة في الجزائر منتصف مارس 2020، وتراجع نشاطها وحركية أسطولها الجوي".

ولفتت إلى أن "الأعباء الكبيرة التي تتحملها الشركة مثل فاتورة الرواتب وصيانة الطائرات والمصاريف بالعملة الصعبة في الخارج إلى جانب الركود العالمي الذي يعرفه نشاط النقل الجوي، ترهن فرص تطور الخطوط الجزائرية وتهدد مستقبلها، مما دفع إلى المطالبة بمساعدات عاجلة من الدولة ".

وقد أكد بكاي على ضرورة ترشيد النفقات وتطبيق تعليمات الحكومة المتعلقة بإعادة هيكلة نشاط الشركة لاسيما في الخارج. ودعا إلى مراجعة بعض التشريعات لنشاط النقل الجوي وجعلها أكثر مرونة، في إشارة إلى قرارات سابقة تضمنت غلق بعض مكاتب الشركة ببعض المدن وتقليص اليد العاملة.

ويتشكل أسطول الشركة من نحو 60 طائرة تشتغل على 48 وجهة، منها من لا تتعدى معدل رحلة واحدة في الأسبوع، لكنها في المقابل توظف قرابة 10 آلاف موظف، وهو ما اعتبرته تقارير وأرقام كشفت عنها جمعية مهاجرة في فرنسا إنهاكا مبرمجا لشركة اقتصادية.

ويبدو أن الشركة التي ظلت مرتبطة بآليات التسيير الإداري والسياسي لفترة طويلة دأبت على اللجوء إلى الخزينة العامة لتعويض خسائرها، لكن شح الموارد المالية للدولة وضعها في موقف حرج يصل إلى حد الإفلاس.

كما أنها تحملت قرارات غير اقتصادية للسلطة، وبالتالي فإن سوء التسيير والفساد حوّلاها إلى كيان يضم أبناء وأقارب كبار المسؤولين في الدولة، والآن هي بصدد العجز عن دفع رواتب عمالها.

ويهيمن أبناء وأقارب كبار مسؤولين في الدولة على المناصب الحساسة والمكاتب المحلية والخارجية، فضلا عن تطبيق رواتب هي من بين الأعلى بالبلاد إلى جانب شركات سوناطراك النفطية، وسونلغاز لتوزيع الكهرباء والغاز، ونفطال لتوزيع الوقود وغيرها.

أمين مسراوة

نشاط الشركة تقهقر بشكل كبير منذ بدء تفشي الوباء

ويتوازى ذلك مع خدمات متواضعة وأسعار ليست في المتناول، حيث لا تستطيع بموجبها عائلة مهاجرة، على سبيل المثال، أن تقضي إجازتها السنوية بمسقط رأسها نتيجة لغلاء التذاكر.

وكانت الخطوط الجوية الجزائرية قد خسرت العام 2013 ستة مليارات دولار في قضية تحكيم دولي رفعتها ضدها شركة أي.أم.أي الكندية في أعقاب إخلال الأولى بمضمون صفقة أبرمت بينهما العام 2011 لإنجاز مبنى مركزي لها في ضاحية باب الزوار بالعاصمة، وهو ما اعتبر "فضيحة" حسب رئيس الوزراء الأسبق المسجون أحمد أويحيى.

وأثار الوضع المقلق للشركة حفيظة مجموعة من نواب البرلمان طالبت بفتح تحقيق في عمل الخطوط الجزائرية بالخارج على خلفية ما وصفوه بـ"التجاوزات" في أسعار الرحلات والخدمات الرديئة.

وقدم في هذا الشأن عشرون نائبا طلبا إلى رئيس المجلس الشعبي الوطني (البرلمان) إبراهيم بوغالي لتعيين لجنة تحقيق برلمانية حول عمل هذه المؤسسة، بمن فيهم نواب عن الجالية الجزائرية بفرنسا.

وإلى جانب غلاء الأسعار وتدني الخدمات ينتقد برلمانيون وجود حالات لبيع التذاكر بطريقة غير قانونية مع احتكار السوق المحلية مما وفر للشركة بيئة للتلاعب، فضلا عن عدم تخصيص رحلات مباشرة إلى الدول الأخرى، وعدم التعويض عن الرحلات التي تم إلغاؤها.

وقال عضو مجلس الأمة (الغرفة الثانية للبرلمان) عبدالوهاب بن زعيم في تغريدة على حسابه الرسمي في تويتر "آن تكون شركة عمومية ليس معناه أن يكفل لك أن تطلب من الحكومة والخزينة أموالا لسداد الرواتب والنفقات. هذا لم يحصل في أي شركة في العالم".

وأضاف "يجب أن تكون هناك دراسة استراتيجية وخطة اقتصادية جديدة للشركة للبقاء في السوق عبر تطويرها وهيكلتها".

ويرى بن زعيم أن الأفضل للحكومة هو فتح المجال للمستثمرين الجزائريين والأجانب للاستثمار في مجال الطيران، في تلميح إلى معالم خطة لخصخصة الخطوط الجزائرية كان قد أشار إليها الرئيس عبدالمجيد تبون في وقت سابق، وفسح المجال أمام شركاء آخرين للنهوض بالقطاع المحتكر من طرف الشركة.

إقلاع صعب إلى فضاءات جديدة

تداعيات ثقيلة للجائحة على القدرة الشرائية للموريتانيين

تحولت موجة الغلاء في موريتانيا إلى أحد أبرز التحديات التي تواجه الحكومة في ظل حالة الإحباط التي تسود المواطنين، وخاصة الطبقة الفقيرة، وحملة الانتقادات من الأوساط الاقتصادية جراء تراجع قدرتهم الشرائية رغم المحاولات التي قامت بها لتعديل بوصلة الأسواق.

نواكشوط – تختزل انتقادات النقابات وضغوط الأوساط الشعبية بشأن التراخي في ضبط انفلات الأسعار مدى الصعوبات التي تعترض الحكومة في سعيها لتخفيف وطأة هذه المشكلة عن شريحة الفقراء تحديدا والتي وجدت نفسها في متاهة تلاشي قدرتها الشرائية بوتيرة سريعة.

وشهدت أسعار المواد الغذائية الأساسية خلال الأشهر الأخيرة ارتفاعا غير مسبوق تراوح بين 10 و30 في المئة جراء التداعيات الثقيلة التي خلفتها الإجراءات الحكومية للحد من الأزمة الصحية في بلد يعد من أكثر دول المنطقة المغاربية تأثرا بالأزمات.

وعلى مدى الأسابيع الأخيرة سيطرت قضية ارتفاع الأسعار على اهتمامات الرأي العام في البلد الذي يعيش 31 في المئة من سكانه، البالغ عددهم 4 ملايين نسمة، تحت خط الفقر.

وبينما أشارت هيئات غير حكومية إلى أن الغلاء طغى بشكل كبير على سلع أساسية، من أبرزها الأرز والسكر والألبان والزيوت والخضروات والقمح والأسماك واللحوم، حذرت العديد من المنظمات النقابية البارزة والأحزاب السياسية من مخاطر تهدد البلد إذا لم يتم احتواء أزمة ارتفاع الأسعار.

لا أثر للزبائن

واعتبرت النقابة الحرة لعمال موريتانيا والنقابة الوطنية للشغيلة الموريتانية أن السياسة المرتبكة للحكومة هي التي تقف وراء الارتفاع غير المسبوق لأسعار المواد الأساسية.

وقالت النقابتان في بيان مشترك مؤخرا إن "الارتفاع في الأسعار يزيد من الأوضاع الاقتصادية السيئة للعمالة الموريتانية المحلية، التي تعاني أصلا من تدني الأجور وضعف القوة الشرائية". وشددتا على أن هذا الوضع "ينذر بحدوث كارثة، ما لم تتخذ السلطات الإجراءات اللازمة لمنع ذلك".

وأرخت الأزمة الصحية بتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية بشكل واضح على القدرة الشرائية للطبقات الشعبية الفقيرة وحتى الوسطى التي تشير عدة تقارير محلية إلى أنها تسير نحو الاضمحلال بشكل تدريجي.

ومنذ بداية العام الحالي استفاق الموريتانيون على موجة غلاء وصفها كثيرون بأنها "غير مقبولة"، وقد طالت خاصة السلع الضرورية الأكثر استهلاكا؛ وبمقارنة بسيطة بين أسعار مواد كالزيت والسكر واللبن يتبين أن أسعار بعضها تجاوز 50 في المئة في هذه السنة.

وتمارس النقابة العامة لعمال موريتانيا ضغوطا على السلطات لدفعها إلى اتخاذ قرارات جريئة وعملية بشأن تنظيم الأسواق التجارية وحماية القوة الشرائية للأسر التي تعيش الغالبية العظمى منها تحت خط الفقر.

وقالت النقابة في بيان إنه "لم يعد في الإمكان تبرير استمرار الدولة في تطبيق ضريبة القيمة المضافة والضرائب الجمركية الأخرى على المواد الغذائية الأساسية والتخلي عن مراقبة الأسعار".

وكانت الحكومة قد أعلنت في وقت سابق الشهر الجاري في أعقاب اجتماع برئاسة رئيس الوزراء محمد ولد بلال عن خطة وصفتها بـ"المستعجلة" لاحتواء أزمة ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية.

وقال وزير الصيد والاقتصاد البحري ادي ولد الزين الأسبوع الماضي إن "الحكومة اتخذت إجراءات هامة تتعلق بخفض أسعار المواد الأساسية بنسبة تفوق 10 في المئة".

وحتى تتفادى أية عراقيل في تنفيذ خطتها، التي يشكك البعض في صمودها بسبب نشاط المضاربين والمحتكرين، تم تشكيل لجنة خاصة لمتابعة موضوع الأسعار ومراقبة الأسواق ومدها بالوسائل العملية الكفيلة بتمكينها من القيام بالمهمة المسندة إليها.

كما أعلنت الحكومة أنها سوف تضخ ألف طن من الأسماك في الأسواق شهريا وبيعها بخمسة أواق (حوالي 0.4 دولار) للكيلوغرام، فضلا عن اتفاقها مع تجار اللحوم على خفض الأسعار وإنشاء نقاط حكومية تبيع بعض المواد الاستهلاكية بأسعار مخفضة.

وتقول الحكومة إنها استكملت كل المتطلبات الإجرائية والقانونية الضرورية للبدء في التنفيذ الفوري والصارم للتدابير المتخذة بهدف الحد من ارتفاع الأسعار.

ومع ذلك يرى رئيس منتدى المستهلك الموريتاني الخليل ولد خيري أن الارتفاع الحاصل في أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية يعود إلى الاحتكار والمضاربات التي يقوم بها التجار.

ونسبت وكالة الأناضول إلى ولد خيري قوله إن "موردي المواد الاستهلاكية الأساسية لا يتجاوزون 10 تجار وإن هؤلاء تعودوا التحكم في السوق ويمارسون الاحتكار والمضاربات".

وأضاف "الارتفاع الحاصل في الأسعار جزء منه يعود إلى أسباب الغلاء على الصعيد العالمي، لكن الجزء الأكبر منه يعود إلى تحكم التجار الكبار في السوق واحتكارهم لاستيراد المواد الأساسية".

الخليل ولد خيري

ارتفاع الأسعار يعود إلى الاحتكار ومضاربات التجار

وخلال وقت سابق من هذا الشهر قالت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو) إن أسعار الغذاء العالمية ارتفعت في أغسطس الماضي بعد شهرين من التراجع.

وذكرت فاو في تقريرها الشهري أن المؤشر على أساس شهري صعد بنسبة 3.1 في المئة من 123.5 نقطة في يوليو، بينما ارتفع بنسبة 32.9 في المئة على أساس سنوي.

وارتفعت أسعار الحبوب خلال الشهر الماضي بنسبة 31.1 في المئة على أساس سنوي، فيما زادت أسعار الزيوت النباتية بنسبة 6.7 في المئة.

وزادت أسعار السكر بنسبة 9.6 في المئة في أغسطس على أساس سنوي، مسجلا ارتفاعا للشهر الخامس على التوالي، في المقابل سجلت منتجات الألبان انخفاضا بنسبة 13.6 في المئة على أساس سنوي خلال أغسطس الماضي.

إضراب للصرافين في عدن احتجاجا على انهيار الريال

عدن – دخلت جمعية الصرافين بالعاصمة اليمنية المؤقتة عدن جنوب البلاد الأربعاء في إضراب شامل عن العمل احتجاجا على انهيار العملة المحلية التي تراجعت قيمتها بشكل غير مسبوق وانعكست على حياة الناس بشكل مفزع.

ويلقي اقتصاديون باللوم على الحكومة الشرعية في ما وصل إليه وضع الريال بسبب غياب السياسات النقدية الفعالة وقلة الموارد وعدم إدخال عوائد الصادرات في النظام المصرفي وإيداعها في حسابات خارجية.

وقالت الجمعية في بيان "بعد أن استنفدنا كافة الوسائل والإمكانيات لوقف انهيار العملة، فإننا نوجه كافة شركات ومؤسسات ومنشآت الصرافة في جميع المحافظات بالإضراب الشامل ابتداء من اليوم (الأربعاء)".

ويأتي القرار في ظل استمرار تدهور الاقتصاد اليمني جراء تواصل تراجع العملة المحلية إلى أدنى مستوى في تاريخها، ما تسبب في ارتفاع حاد في الأسعار وسط حالة سخط شعبي.

ووصل سعر الدولار الواحد الثلاثاء الماضي إلى أكثر من 1100 ريال ليحطم بذلك أعلى مستوى بلغه في تعاملات الأسبوع الماضي بعدما كان عند نحو 1050 ريالا وهو تراجع كبير للغاية قياسا بما كان عليه مطلع 2015 حينما كان سعره يساوي فقط 215 ريالا.

وجاء الانخفاض الجديد رغم الإجراءات والقيود المؤقتة المفروضة من البنك المركزي اليمني في عدن على قطاع الصرافة بالعملات الأجنبية لوضع حد لتدهور حاد ومستمر للريال المتداعي.